بما مر اذ لم يفرق في الحرام بين ان يبتنا عنه ولد ام لا وتقديم
الابن على الاب مقيد بما اذا لم تكن محجورا عليها والا
فالمقدم الاب ح فاب ش اي فان لم يكن لها ابن ولا ابن
ابن فابوها هو الذي يتولى نكاحها والمراد بالاب الشرعي
لا مطلق من خلقت من مائه لان الاب الزاني لا عبرة
به فان لم يكن لها اب فاخوها ثم ابنه وان سفل ثم
الجد ابو الاب دنية واما جد الحر فهما تقدم عليه
والمشهور ان الاخ وابنه يقدمان على الجد في ولاية
النكاح وكذلك يقدمان في الولاء في العبلاة على الجناز
فان لم يوجد الحر فالعم وهو ابن الجد ثم ابن العم
وان سفل ثم عم الاب فابنه ثم عم الجد كذلك كرر
صعودا وهبوطا واكتفى بذكر العم لشموله من ذكر
والي هذا اشار بقوله ح فاخ فابنه فجد فعم فابنه
وقدم الشقيق على الاصح والمختار ش يعني ان الاصح
عند ابن بشير وغيره والمختار عند اللخمي وهو قول مالك
وابن القاسم وسحنون ان الاخ الشقيق وابنه
والعم الشقيق وابنه يقدم كل منهم على غير
الشقيق قياسا على الارث والولاء والحضانة واما
الاخ للام فلا كلام انه كالجد للام الا من باب ولاية
الاسلام وعليه فيفعل في تزويج كل منهما كما
ياتي وروي علي بن زياد عن مالك اذا زوج الاخ
للام محمي ح فولي ش اي فان فقد ولي النسب
فولي اعتيق للمعتق ثم عصبته ثم معتق المعتق

كالارث

كالارث ح ثم هل الافضل وبه صدرت او لا وصحح ش اي
فان لم يوجد المولى الاعلى ولا عصبته فهل تنتقل
الولاية للمولى الاسفل وهو العتيق اي يكون له
ولاية على من اعتقه وبه صدرت المدونة او لا
ولاية له على من اعتقه كما في الجلاب ابن الحاجب
وهو الاصح قال في التوضيح وهو القياس لان الولاية
هنا انما تحقق بالتعصيب ولم يعتبر قول ابن عبد
السلام لا خلاف في ثبوت ولاية لولد ابن عرفة
لم ينقل ابن عمر ان في الكافي وابن الجلاب وابن الحجاب
وابن شاس لا ولاية له ح فكافل وهل ان كفل عشرا
او اربعا وما يتفق تردد ح يعني ان الكافل الذكر
اذا كفل صبية ربيها الى ان بلغت عنده فله تزويجها
برضاها والمراد بالمكفولة هنا من مات ابوها او غاب
اهلها واختلف الاشياخ في حد من الكفالة التي
تكون للكافل الولاية بها على الصبية فقال بعض
الموثقين عشرة اعوام وقال ابو محمد خمس اربعة اعوام
وذكر اقل الكفالة وقال ابو الحسن للحر لها واما المعتق
منها اظهار الشفقة والحنان على الصبية وان ذكر يورث
له عقد نكاحها ولو مات زوج المكفولة او طلق هل يعود
ولاية الكافل ثالثها ان كان قاصدا وراجيها ان عادت
لكفالته والمراد بالكافل القائم بامورها ولو اجنبيا
لا من يستحق الحضانة شرعا وانتيان المحرم بالوصف
مذكر راشعر بخراج الكفالة فلا ولاية لها وهو المذهب

الكافلة